

الضابطين ، إذا اعتبر حديثه بحديثهم ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة ، اختل ضبطه ، ولم يحتج بحديثه .

والتعديل يقبل من غير ذكر السبب ، لأن تعداده يطول ، فقبل إطلاقه بخلاف الجرح ، فإنه لا يقبل إلا مفسراً ، لاختلاف الناس في الأسباب المفسدة ، فقد يعتقد الجرح شيئاً مفسقاً ، فيضعفه ، ولا يكون كذلك في نفس الأمر ، أو عند غيره ، فلهذا اشترط بيان السبب في الجرح .

وإذا اجتمع في الراوي جرح مبين السبب وتعديل ، فالجرح مقدم ، وإن كثرت عدد المعدلين ، لأن مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ، ولأنه مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله ، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عنه .

وأعلى العبارات في التعديل والتجريح أن يقال « حجة » أو « ثقة » ، وأدناها أن يقال « كذاب » وبين ذلك أمور كثيرة يعسر ضبطها (٤٠) .

كتب الجرح والتعديل :

ألف العلماء عدداً كبيراً من المؤلفات في الجرح والتعديل ، منها ما أفرد لذكر الثقات ، ومنها ما أفرد للضعفاء ، ومنها ما جمع فيها بين الثقات والضعفاء ، وهي كثيرة جداً ، ونكتفي فيما يلي بذكر أهمها :

أ - كتب الثقات :

- كتاب الثقات ، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي [ت ٢٦١ هـ]
- كتاب الثقات ، وكتاب مشاهير علماء الأمصار ، محمد بن أحمد بن حبان البستي [ت ٣٥٤ هـ] .
- كتاب الثقات لعمر بن أحمد بن شاهين الواعظ [ت ٣٨٥ هـ] .
- كتاب المدخل إلى الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم [ت ٤٠٥ هـ] .

٤٠ — الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، أحمد محمد شاكر ، النوع الثالث والعشرون من صفحة ٨٧ إلى ١٠٠ مختصراً .